وكذبه البائع في الامح وان صدقه بطل الشراء وحيث حكم بالشري للوكيل
يستحب للقاضي ان يرفق بالموكل ليقول للوكيل ان كنت امرتك بعشرين
فقد بعتكها بها ويقول هو اشتريت لتحل له ولو قال اتيت بالثمن
الماذون فيه وانكر الموكل صدق الموكل في قول الوكيل وقول
الوكيل في تلف المال مقبول بيمينه ولذا في الردة وقيل ان كان بفعل
فلا ولو ادعى الرد على رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرسول
فلا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح ولو قال قبضت
الثمن وتلف وانكر الموكل صدق الموكل ان كان قبل تسليم المبيع
والا فالوكيل على المذهب ولو وكله بقضاء دين فقال قضيته
وانكر المستحق صدق المستحق بيمينه والاظهر انه لا يصدق الوكيل
على الموكل الا ببينة وقيم اليتيم اذا ادعى دفع المال اليه
بعد البلوغ يحتاج الى بينة على الصحيح وليس لوكيل ولا مودع
ان يقول بعد طلب المالك لا ارد المال الا باشهاد في الاصح
وللغاصب ومن لا يقبل قوله في الرد ذلك ولو قال رجل وكلني
المستحق بقبض ماله عندك من دين او عين وصدقه فله

دفعه اليه

اليه والمذهب انه لا يلزمه الا ببينة على وكالته عن دين

ولو قال احالني عليك وصدقه وجب الدفع في الامح فلو ان

قال انا وارثه وصدقه وجب الدفع على المذهب والله اعلم

كتاب الاقرار

يصح من مطلق التصرف واقرار الصبي
والمحجور لفلس فاذا ادعى البلوغ بالاحتلام مع الامكان صدق
ولا يحلف وان ادعاه بالسن طولب ببينة والسفيه والمفلس
سبق حكم اقرارهما وقبل اقرار الرقيق بموجب عقوبة ولو
اقر بدين جناية لا يوجب عقوبة فكذبه السيد تعلق برقبته
دون رقبته وان اقر بدين معاملة لم يقبل على الاصح ان لم يكن ماذونا له في التجارة
ويقبل ان كان
ويؤدى من كسبه وما في يده ويصح اقرار المريض مرض الموت لاجنبي وكذا للوارث على المذهب ولو اقر في
صحته بدين وفي مرضه لآخر لم يقدم الاول على الآخر ولو اقر في صحته
او مرضه واقر وارثه بعد موته لآخر لم يقدم الاول في الاصح
ولا يصح اقرار مكره ويشترط في المقر له اهلية استحقاق المقر به
ملو قال لهذه الدابة على كذا فلغو وان قال بسببها كغصبتها او

Copyright © King Saud University